العرب
الثلاثاء 2021/10/19
السنة 44 العدد 12214

مصر تضبط محتوى مواقع التواصل بالحبس والغرامة

أجهزة الأمن تتعامل مع كل محتوى يتعارض مع العرف باعتباره خطرا يهدّد الأمن

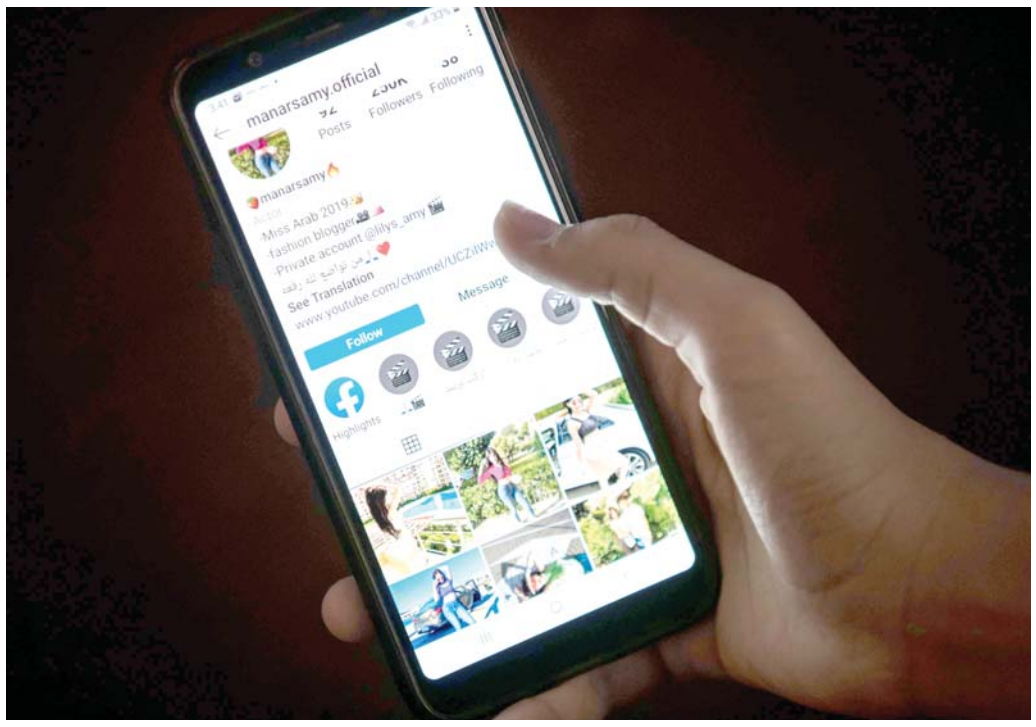

«تيك توك» أحال الكثير من المستخدمين إلى الحبس

تعمل الأجهزة الأمنية المصرية على ضبط وتنظيم مواقع التواصل الاجتماعي بطريقتها الخاصة، ومعاقبة ناشري المحتوى غير الملائم بالسجن والغرامات المالية، لمنع انتشار هذا النوع من المحتوى واستغلاله للانتشار وزيادة عدد المشاهدات.

القاهرة – تتخذ الحكومة المصرية إجراءات صارمة ضد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي لضبط المحتوى المقدم، بعدما أصبحت تستخدم لتحقيق أغراض مادية بطرق غير شرعية من خلال جمع أكبر عدد من المتابعات وزيادات المشاهدات، واستثمارها لاحقا في تكوين قاعدة جماهيرية تُستغل أحيانا في أغراض مشبوهة.

وأعلنت وزارة الداخلية الخميس الماضي، ضبط مستخدم في محافظة الإسكندرية شمال غرب القاهرة، بعد نشره مقطعي فيديو على تطبيق "تيك توك" يؤدي فيهما حركات استعراضية في الشارع.

ولم يوضح بيان الداخلية مصير المستخدم أو المخالفة القانونية التي ارتكبها، وتم التعامل مع صاحب الفيديو على أنه يسخر من أفراد الأمن.

وظهر في الفيديو أن الشاب تعمّد الرقص على مقربة من تواجد بعض العناصر الأمنية كأنه لا يعيرها اهتماما، وفي مقطع آخر قام بحركات استعراضية أمام السيارات، وهي تستعد للتحرك بعد انتهاء وقت توقفها بسبب إشارة المرور، ثم قام بنشر المقطعين على تطبيق "تيك توك" كنوع من التباهي بما فعله أمام الشرطة.

وضبطت أجهزة الأمن في اليوم نفسه مجموعة من الشباب إثر نشرهم مقطع فيديو على "تيك توك" أيضا يقومون فيه بمشهد تمثيلي ساخر ظهر فيه أحد الأشخاص يؤدي الصلاة، ومن خلفه شخصان يحاولان سرقة متعلقاته وتعطيله عن الصلاة، فيما تظهر إحدى الفتيات لمنعهما.

> أجهزة الأمن لديها حساسية مفرطة من أي محتوى يمكن تصويره في الأماكن العامة ونقله إلى الفضاء الإلكتروني

وكشفت تحقيقات النيابة العامة أن الشبان الثلاثة كانوا يسخرون من فريضة الصلاة، بأداء مشهد لنشره على منصات التواصل الاجتماعي، وانقسم جمهور منصات التواصل بين فريقين، أحدهما يؤيد التعامل بصرامة مع صانعي المحتوى الرقمي على المنصات بعدما أساء الكثير منهم استغلالها وقاموا بتوظيفها لتحقيق أكبر قدر من المشاهدات، رغم أن المحتوى المقدم يتنافى مع القيم والأخلاق والقوانين. وذهب فريق آخر إلى أنه لا يحق لأجهزة الأمن التلصص على أصحاب المحتوى الرقمي بمنصات التواصل ومراقبة كل كبيرة وصغيرة يقومون بها، لأن ذلك يتعارض بشكل كلي مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقتها الحكومة وتتيح للمواطنين حرية القول والفعل، طالما يتم الالتزام بالمعايير التي يحدّدها القانون.

وصار أغلب جمهور منصات التواصل في مصر يتعاملون معها باعتبارها الإعلام الحقيقي، والحكومة كذلك.

وأصبح هناك خلاف واضح بين الطرفين في كيفية استخدام الشبكات الاجتماعية بشكل لا يتعارض مع القانون ولا يخل بالتقاليد، ولم يصل عامة الناس والحكومة إلى نقطة اتفاق على الطريقة التي يجب أن تستخدم بها المنصات.

ولدى وزارة الداخلية والنيابة العامة في مصر وحدات رصد مهمتها رقابة المحتوى المقدم على مواقع التواصل إلى درجة عدم انتظار تقدم المواطن ببلاغات رسمية.

وتقوم النيابة أو أجهزة الأمن من تلقاء نفسها بضبط المتورطين في نشر فيديوهات أو محتويات يرفضها القانون، حتى لو كانت مجرد رقصة في الشارع، المهم ألا يتم استغلال ذلك في الترويج لأفعال مشينة تتحول لاحقا إلى ظاهرة.

ولدى أجهزة الأمن حساسية مفرطة من أي محتوى يمكن تصويره في الشارع أو الأماكن العامة ونقله إلى الفضاء الإلكتروني، في حين أنها كثيرا ما تتهاون في إغفال المحتويات التي جرى تصويرها في نطاق خاص، وهي رسالة ترهيب مفادها أنه لن يُسمح بالإخلال بالنظام العام أو اختراق القانون الخاص بعدم التصوير في الشوارع.

ويقول خبراء إن الأزمة أبعد من فيديو لشباب يسخرون أو يقدمون محتوى راقصا في الشارع، فالقضية برمتها ترتبط بأن الحكومة تسعى إلى ضبط الفوضى التي تحدث على منصات التواصل عبر استخدام أساليب الترهيب بالحبس والغرامة كي لا يكون الإعلام البديل – الرقمي مستباحا من أي أحد.

ويشير هؤلاء الخبراء إلى أن الحكومة عندما أحكمت سيطرتها على الإعلام التقليدي حتى أصبح خاضعا لها، أرادت أن تسيطر أيضا على مواقع التواصل وتجبر روادها والنشطاء على المنصات المختلفة على عدم التغريد خارج السرب ومنع توظيفها في التربح المالي أو زيادة نسب المشاهدات وأعداد المتابعين بأي وسيلة، لأن بعض العناصر المناوئة للسلطة قد تقوم بشراء هذه الصفحات مستقبلا.

وقال اللواء فاروق المقرحي مساعد وزير الداخلية الأسبق إن "الفوضى التي أصبحت تضرب شبكات التواصل الاجتماعي تمثل خطورة على الأمن القومي، ولن يتم القضاء عليها إلا بوجود أدوات ردع لمن يخالفون القانون والأعراف، فالرقص أمام السيارات في الشارع أو السخرية من الصلاة لا علاقة لهما بالحريات الشخصية".

وأضاف المقرحي وهو عضو بمجلس الشيوخ لـ"العرب"، أن "بعض العناصر التابعة لتيارات معارضة ومتشددة تقوم بشراء صفحات إلكترونية لها جماهيرية على منصات التواصل الاجتماعي لاستغلالها في استهداف الدولة والتحريض ضد مؤسساتها، ويتم رصد مبالغ ضخمة نظير توظيفها سياسيا، وهذا ما انتبهت إليه أجهزة الأمن، لكن ذلك لا يعني أنها تضيّق على أصحاب المحتوى الذين لا يثيرون البلبلة".

فاروق المقرحي

مواقع التواصل ليست ملكية خاصة طالما يُنشر محتواها للعامة

ولفت إلى أن ضبط فوضى منصات التواصل يحتاج إلى "قانون وليس اجتهادات من الداخلية" لضبط تصرفات الناس بشكل يضعها في مرمى المزايدات، وليعرف كل مقدم محتوى أنه لو تجاوز أو أخل بالنظام العام سيضع نفسه تحت طائلة القانون والمحاسبة، لأن "مواقع التواصل ليست ملكية خاصة طالما يُنشر محتواها للعامة".

ويحظر القانون حاليا القيام بعمليات تصوير أيا كان نوعها، في الشوارع والميادين أو الأماكن العامة والحكومية دون الحصول على تراخيص مسبقة من الجهات الأمنية، وهو التشريع الذي تم إقراره بعد انفلات أمني واسع حدث عقب ثورة 30 يونيو 2013، خشية نقل أماكن المرتكزات الأمنية أو توظيف الصور لصالح تيارات مناوئة تستغلها لتشويه صورة الدولة.

ويخشى متابعون أن تكون المساعي الحكومية للتعامل مع السلوكيات الشخصية بمنصات التواصل جزءا من تحقيق الانضباط الأمني والاجتماعي والسياسي، لأن ذلك يقود إلى التوسع غير المنضبط في رقابة مقدمي المحتوى وضبط كل من يخالفون العرف المتبع بشكل يضع أغلب مستخدمي المنصات في مرمى الحبس أو الغرامة.

وإذا كان الأمر بحاجة إلى المزيد من ضبط المحتوى والرقابة لوقف الفوضى الحاصلة على مواقع التواصل، فوفق بعض الحقوقيين لا يجب أن تنصاع أجهزة الأمن وراء غضب الشريحة التي تتعامل مع كل محتوى إعلامي يتعارض مع العرف، باعتباره خطرا يهدد الأمن والأخلاق، لأن ذلك يتنافى مع ما تنشده الدولة من توسيع للحريات.

انسحاب أبوتريكة من تحليل مباراة يقسّم المغردين: أخلاق عالية أم شعبوية

الدوحة – انقسم رواد مواقع التواصل الاجتماعي بين مؤيد ومخالف لموقف اللاعب المصري السابق والمحلل الكروي الحالي، محمد أبوتريكة، الذي انسحب من الاستوديو التحليلي الخاص بمباراة نيوكاسل يونايتد وتوتنهام هوتسبرز في الدوري الإنجليزي الممتاز نتيجة إصابة أحد المشجعين بأزمة قلبية.

وتوجه الجهاز الطبي لنادي نيوكاسل إلى المدرجات مباشرة من أجل إسعاف المشجع ومعه جهاز إنعاش القلب الذي يتوفر لدى كل فريق.

وقرر حكم المباراة أندريه مارينر، استئناف المباراة بعد الاطمئنان على حالة المشجع الذي تم نقله إلى المستشفى، ليقرر أبوتريكة مغادرة الأستوديو التحليلي بعد علمه باستئناف اللقاء.

وتفاوتت الآراء حيث رأى بعضهم أن ما قام به أبوتريكة لاعب الأهلي ومنتخب مصر السابق، ينبع من أخلاق عالية في حين وجد آخرون أن تصرفه شعبوي، ومجرد استعراض لإثارة الانتباه في حين أن الموقف لا يستدعي الانسحاب.

وقال مغرد:

@mohamadgoda1975

معلش هي دي النقطة أنا مش شايف في الموضوع إنسانية لأن كده المفروض العكس يكون صحيح يعني اللي استمروا ما عندهمش إنسانية الموضوع كده فيه مبالغه من أبوتريكه لأن إيقاف المباراة لن يفيد الشخص الذي أصيب بأزمة في أي شيء.

وكان أبوتريكة قد طلب إذن الإعلامي محمد سعدون الكواري، الذي كان يدير الاستوديو التحليلي لقناة "بي. إن.سبورتس"، بالانسحاب لأنه خرج عن تركيزه بسبب حدوث موقف إنساني واستكمال المباراة رغم ذلك، مشيرا إلى أنه لم يكن راضيا عن نفسه عندما استكمل الاستوديو الخاص بمباراة الدنمارك وفنلندا في كأس أمم أوروبا رغم إصابة لاعب الدنمارك كريستيان إيريكسن بأزمة قلبية.

وقال أبوتريكة قبل مغادرته للأستوديو "حياة الإنسان أصبحت بلا قيمة، كنت أتمنى عدم استكمال المباراة، كنت ندمان عندما أكملت في الاستوديو وقت حالة إيريكسن، ولكن لن أكرر نفس الخطأ مجدداً والآن سأنسحب من الاستوديو".

وأضاف "الجماهير عابت علينا استكمال الاستديو بعد واقعة إيريكسن، والآن يجب أن نتعلم من أخطائنا ولا نكمل التحليل، حياة الإنسان أهم من أي شيء".

وهو الأمر الذي أثار موجة جدل أخرى بين من لام على اللاعب عدم اتخاذه هذا الموقف أثناء تلك المباراة التي كان مشاركا به، وبين من اعتبر أن الحادثة تركت أثرا نفسيا سيئا، وهو السبب الذي دعاه للانسحاب من الاستوديو، وقال أحدهم:

@SirM7md

عندما سمعت عن انسحاب أبوتريكه من الاستديو استغربت الفعل وشعرت أنها مبالغة منه، ولكن مع مشاهدتي المقطع عذرته فالملامح ونبرة الصوت لا تكذب، بلا شك أن الحادثة ذكرته بتفاصيل وفاة زميله أمام عينه بأرضية الملعب!

وأفادت الكثير من التعليقات أن الموقف مبالغ به، وأن دور المحلل هو تحليل الأحداث والاستفاده منها ومحاولة نقل الإيجابي منها، وكان على أبوتريكه أن يبقى في الاستوديو وينقل للمشاهد وجهة نظره في ما حدث وكيف أن اللاعبين هم من طالبوا الحكم والمسعفين بالاهتمام بالمشجع المصاب، واعتبروا أن أبوتريكة قد تعجل بردة فعله غير المناسبة.

وأبدى البعض انتقادات لاذعة بحق اللاعب السابق، معتبرين أنه يسعى لركوب الترند لمنافسة اللاعب المصري محمد صلاح نجم نادي ليفربول، وقال أحدهم:

@tamer53871246

للأسف حب يركب الترند من صلاح.. تصرف غير مسؤول وخاصة أن لاعبي الفريقين أكملو المباراة.. السؤال الأهم هنا.. هل لو كان أبوتريكة لاعبا في الملعب كان قرر مغادرة الملعب وعدم إكمال اللقاء؟

بدوره انتقد الإعلامي عمرو أديب انسحاب أبوتريكة، واعتبره "خطأ كبيرًا من محلل رياضي"، وقال "نحن تعاطفنا مع المشجع المصاب، لكن أبوتريكة كان مبالغا في موقفه أراد المزايدة علينا كلنا، يعني المحطة كلها ليس لديها قلب أو رحمة".

وأضاف أديب خلال برنامجه "الحكاية"، عبر فضائية "أم.بي.سي مصر"، "هناك أشخاص لديهم هوس بأبوتريكة، وأنا أقول رأيي من وجهة نظر احترافية، إذا كنت لا تريد أن تشتغل محللا يمكنك العمل مبعوث سلام للأمم المتحدة".

يذكر أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي كان قد استحوذ على النسبة الأعلى من أسهم نادي نيوكاسل يونايتد الأسبوع الماضي، ليبدأ معه حقبة جديدة شبيهة بمشروعي مانشستر سيتي وباريس سان جيرمان.

مشروع قانون جديد يعزز حزمة القيود على الإعلام المستقل في تركيا

أنقرة – قدم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف في تركيا مشروع قانون يهدف إلى تقييد عمل وسائل الإعلام والمراسلين الذين يتلقون تمويلاً مباشرًا أو غير مباشر من الخارج، ما من شأنه إبقاء وسائل الإعلام المستقلة تحت السيطرة.

ويُلزم مشروع القانون المؤسسات الإعلامية والمراسلين الذين يتلقون أموالاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الخارج ويحصلون على دخل على أساس هذه الأموال، بالتسجيل لدى وزارة الداخلية بصفة "ممثل لجهة أجنبية".

وذكر تقرير لموقع أحوال تركية أنه بموجب هذا المشروع سيقدم مندوب وسيلة الإعلام جميع المستندات التي تطلبها الوزارة، وسيتم تسجيل ومراقبة جميع أنشطة وسائل الإعلام والمراسلين، ويجب على جميع السجلات المكتوبة أو الرقمية لوسائل الإعلام أن تظل جاهزة للتفتيش من قبل الوزارة.

واعتبر متابعون للشأن الإعلامي التركي أن المشروع الذي سيأخذ وقتا لإقراره من قبل البرلمان والحكومة هو في الحقيقة تمهيدا للسيطرة على التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية العامة القادمة في عام 2023 والاستعداد لمواجهة الآراء المستقلة والتغطيات الموضوعية.

وسيتعين على وسائل الإعلام والصحافيين وفقا لمشروع القانون تقديم تفاصيل حول الأنشطة التي تتم باستخدام الأموال الأجنبية.

وينص مشروع القانون أيضًا على عقوبات لعدم الامتثال لأحكامه، وقد يُحكم على مسؤولي وسائل الإعلام أو المراسلين الذين يتلقون أموالاً أجنبية بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات أو إلزامهم بدفع غرامات مالية مرتفعة إذا فشلوا في تسجيل ممثل مركزهم الأجنبي لدى وزارة الداخلية.

ويمكن أن يؤدي عدم مشاركة المعلومات مع الوزارة إلى عقوبة بالسجن لمدة سنة إلى ثلاث سنوات. وستناقش لجنة برلمانية مشروع القانون قبل عرضه على الجمعية العامة للتصويت عليه.

> مشروع القانون يمهد للسيطرة على الآراء المستقلة والتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية العامة عام 2023

ويأتي هذا المشروع امتدادا لقانون سابق يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي الجديدة دخل حيز التنفيذ مؤخرا.

وتفرض لوائح القانون على المنصات التي تضم أكثر من مليون مستخدم يومياً مطالبة بإزالة المحتوى الذي يعتبر مسيئاً في غضون 48 ساعة من تلقي الإشعارات، أو المخاطرة بتصعيد العقوبات بما في ذلك غرامات حظر الإعلانات والقيود المفروضة على النطاق الترددي.

وقلل القانون من قدرة شركات وسائل التواصل الاجتماعي على مقاومة طلبات السلطات التركية المصممة لزيادة الرقابة على أصوات المعارضة والصحافة المستقلة والتعبير السلمي.

وأفادت مجموعة الاستجابة السريعة لحرية الإعلام بالإضافة إلى ثلاث وعشرين جماعة متحالفة معها في بيان سابق بأن التمويل الأجنبي كان مصدر دخل حاسم للمنافذ الإخبارية المستقلة في تركيا لأنها تواجه ضغوطًا حكومية، بعد أن أصبحت غالبية وسائل الإعلام التركية تدار من قبل شركات قريبة من الحكومة.

وقال البيان "إن هذه البيانات مجتمعة تخلق الانطباع بأن الحكومة التركية تستعد لإدخال إجراءات قانونية جديدة من شأنها تقويض حرية الإعلام والتعددية في البلاد".

وحتى أغسطس الماضي أظهرت بيانات صادرة عن مركز ستوكهولم للحرية أن 174 صحافياً إما محتجزون على ذمة المحاكمة وإما يقضون عقوبات بالسجن، بالإضافة إلى 167 متهماً بارتكاب جريمة لكنهم في المنفى أو طلقاء.

الهدف إعاقة الصحافة عن القيام بعملها